أكدت رفضها للتجاوز على الحقول المشتركة

النفط تنفي وجود ضغوط خارجية وتؤكد قرب افتتاح المرفأ البحري النفطي

بغداد / متابعة الاقتصادي

نفت وزارة النفط وجود ضغوط خارجية بشأن افتتاح المرفأ النفطي البحري الجديد على الموانئ العراقية ، في وقت رفضت فيه تجاوز دول الجوار على الحقول المشتركة، مؤكدة اللجوء إلى القوانين الدولية بهذا الشأن في حال عدم استجابة الأطراف الأخرى.

ونفى الناطق الرسمي لوزارة النفط عاصم جهاد وجود ضغوط يمارسها الجانب الإيراني على العراق لمنعه من افتتاح المرفأ البحري النفطي، مؤكدا أن أسباب تأخير الافتتاح تعود للظروف الجوية التي تمر بها المنطقة الجنوبية وستتم مراسيم الافتتاح غدا الأحد.

يذكر أن بعض وسائل الإعلام عزت أسباب تأجيل افتتاح مرفأ العراق البحري النفطي إلى الضغوط التي مارستها إيران على العراق ، خاصة وان الأولى تخضع حاليا لعقوبات اقتصادية أمريكية وأيضا دول أوربية ، اغلبها نفطية.

وقال جهاد بحسب البغدادية نيوز: "إن أسباب تأجيل الافتتاح تعود للظروف الجوية السيئة في الخليج العربي، ولا علاقة لإيران بهذا الأمر ولم تمارس أي جهة ضغوطا على العراق تمنعه من إتمام مشاريعه".

وأضاف : ستتم تجربة أول عوامة يوم غد الأحد وسيبدأ معها ضخ أول شحنة عبر هذا المرفأ البحر"، لافتا إلى أن "طاقة المرفأ تصل إلى ٨٥٠ ألف برميل يوميا".

وأكد جهاد أن العوامات الثلاثة المتبقية ستباشر عملها خلال الفترة القليلة المقبلة"، موضحا أن "الوزارة لديها مساع لإنشاء عوامة خامسة لكن بعدً تسلمها للقرض الياباني المتفق عليه بين الحكومة العراقية ونظيرتها اليابانية".

وبين أن المرفأ البحري الذي أنجزت الأعمال فيه كليا هو عبارة عن أربع عوامات عائمة يتصل فيها أنبوب يمتد إلى الموانئ العراقية، وتصل الطاقة الكلية لكل عوامة ٨٥٠ ألف برميل في اليوم"، مبينا أن "وزارة النفط باشرت إنجازه ضمن الخطة الاستباقية لمواكبة تطور أو رفع الطاقة التصديرية بعد جولات التراخيص الأولى والثانية ومنح شركات عالمية رخصاً لتطوير الحقول النفطية إنتاجا وتصديرا".

وكشف جهاد عن "مباشرة وزارة النفط بمشروع آخر يقضي برفع الطاقة الخزنية والتصديرية للموانئ الجنوبية لتصل إلى أكثر من خمسة ملايين برميل".

في غضون ذلك، أعلنت وزارة النفط أن مشاكل الحقول النفطية المشتركة مع دول الجوار سيتم حلها وفقاً للأعراف الدولية، مؤكدة أن العراق لا يقبل بالتجاوز على ثرواته النفطية ولو ببرميل نفط واحد، مبينة أن الحفر الانفرادي والتنافسي للحقول المشتركة يضر كثيرا. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ"السومرية نيوز"، إن "العراق سيحل جميع مشاكل الحقول النفطية المشتركة مع دول الجوار وفقاً للأعراف الدولية التي تقضي بالاتفاق مع طرف ثالث لحلها"، مبيناً أن "العراق سبق وأن شكل لجانا مشتركة عدة مع جميع الدول التي لها حقول نفطية مشتركة معه لحل المشاكل بهذا الشأن".

وأضاف جهاد أن اللجان المشتركة تجري اجتماعات دورية وتوصلت إلى نتائج متقدمة حول الاستثمار الأمثل للحقول المشتركة وبالشكل الذي يضمن عدم التجاوز".

وأكد جهاد أن "العراق لا يقبل بالتجاوز على ثرواته النفطية ولو ببرميل نفط واحد، كما أن الطرف الآخر لا يقبل التجاوز أيضا على ثرواته".

وكانت شركة الهندسة والتنمية النفطية التابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية، وقعت (٧ شباط ٢٠١٢)، عقداً بنحو ربع مليار دولار مع شركة دانة للبترول المحلية لتطوير حقل شنغلي النفطي المشترك مع العراق.

وسبق أن طالب وزير النفط الإيراني رستم قاسمي في تموز ٢٠١١ حكومته بوضع خطط لتطوير الحقول النفطية على الحدود مع العراق، مبيناً أن البنى التحتية لتلك الحقول تحتاج إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار لتحقيق خطة إيران الاقتصادية للسنوات العشرين المقبلة، كما شدد على ضرورة رفع إنتاج بلاده النفطي في الحقول المشتركة مع العراق إلى ٥,٢ مليون برميل يومياً مع نهاية خطة التطوير الخامسة عام ٢٠١٥.

إلى ذلك، سمحت وزارة النفط لشركة اس.كيه انوفيشن بالمشاركة في جولة التراخيص الرابعة لامتيازات التنقيب بعد أن باعت الشركة الكورية الجنوبية الخاصة حصتها لحقل نفطي في كردستان إلى شركة النفط الوطنية الكورية.

ومنعت الحكومة المركزية الشركات التي وقعت اتفاقات مع حكومة اقليم كردستان التي تخوض نزاعا معها، من المشاركة في الجولة التي من المقرر إجراؤها في نهاية أيار القادم .

وقالت دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط في بيان لها : إن تأخير تأهيل الشركة كان بسبب حصة مشاركتها في عقد المشاركة بالإنتاج لرقعة بازيان مع حكومة إقليم كردستان دون موافقة الحكومة الاتحادية.

وقالت بغداد إن اس.كيه انوفيشن يمكن أن تشارك في الجولة الرابعة لتراخيص النفط والغاز بعد أن نقلت حصتها في منطقة بازيان في كردستان إلى شركة النفط الوطنية الكورية.

من جانبه، قال مسؤول نفطي إن بوسع شركة اكسون موبيل الاستمرار في تطوير المرحلة الأولى من حقل غرب القرنة العملاق بشرط أن تجمد خططها للعمل في إقليم كردستان شبه المستقل.

وقال عبد المهدي العميدي مدير إدارة العقود والمشتريات بالوزارة : إن اكسون جردت من دورها كقائد لمشروع بمليارات الدولارات لضخ المياه وهو أساسي لتطوير حقول ضخمة في جنوب البلاد، مؤكداً أن هذه الخطوة ليست انتقاما من اكسون لعملها مع حكومة كردستان.

وهددت بغداد بإلغاء عقد المرحلة الأولى من حقل غرب القرنة بعد الكشف عن اتفاق اكسون في كردستان قبل نحو ثلاثة أشهر.

غير أن وزير النفط عبد الكريم لعيبي وضع شرطا جديدا خلال اجتماع مع مسؤولين في اكسون عقد في بغداد نهاية الشهر الماضي.

وأضاف العميدي أن الحد الأدنى المطلوب اذا رغبت اكسون في استمرار عقد غرب القرنة سيكون إخطار وزارة النفط كتابة بأنها ستجمد عقودها مع كردستان لحين التوصل إلى اتفاق بين الإقليم وبغداد أو موافقة وزارة النفط على العقود.

وكانت اكسون أول شركة كبرى تختبر الأجواء بتوقيع عقود ستة امتيازات مع حكومة كردستان التي تخوض نزاعا مع الحكومة المركزية بشأن الأراضي والنفط.

وتقع ثلاثة من تلك الامتيازات في مناطق متنازع عليها بين أربيل وبغداد.

وقال العميدي انه لا يمكن لحكومة الإقليم منح عقود لامتيازات خارج حدود كردستان.

وأضاف أن بغداد لا ترغب في خسارة علاقتها مع أي شركات نفط كبرى وقعت عقودا مع وزارة النفط.

من ناحية أخرى، قال العميدي إن برنامج ضخ المياه الذي قادته اكسون حتى هذا الأسبوع مدرج في قوائم الأعمال منذ عامين لكن شركة نفط الجنوب الحكومية وشركة المشاريع النفطية التابعة لوزارة النفط ستتوليان الآن قيادة المشروع.

وأضاف أن التقدم الذي تحقق غير مقبول وألقى باللوم في ذلك على الشركات القائمة على المشروع اكسون موبيل و(بي.بي) واياني ولوك اويل.

مطالبات بنقل مشروع المليون وحدة سكنية من هيئة الاستثمار إلى وزارة الإعمار

بغداد / متابعة المدى

طالب عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عزيز شريف المياحي بنقل مشروع بناء مليون وحدة سكنية من هيئة الاستثمار الوطنية إلى وزارة الإعمار والإسكان والحكومات المحلية في المحافظات.

وقال المياحي بحسب وكالة الفرات نيوز : بات ضروريا نقل مشروع بناء مليون وحدة سكنية الذي أطلقته الحكومة سابقا من هيئة الاستثمار الوطنية إلى وزارة الإعمار والإسكان والحكومات المحلية في المحافظات بعد أن أثبتت الهيئة أنها غير مؤهلة لتنفيذه ، فضلا عن وقوعها في أخطاء كثيرة أبرزها وضع العقبات أمام الشركات الراغبة بتنفيذ هذا المشروع الحيوي الذي سيكون من شأنه حل أزمة السكن في العراق .

وأضاف : إن عرقلة تنفيذ هذه المشاريع الحيوية المهمة هو بمثابة إفشال لعمل الحكومة والحيلولة دون النهوض بواقع الإسكان في العراق، إذ أن هذا المشروع تم إطلاقه منذ عام ٢٠٠٩، ولحد الآن لم نشهد التعاقد مع أية شركة لتنفيذه، علما بأن العديد من الشركات العالمية ترغب في تنفيذه

وأشار إلى أن تبريرات هيئة الاستثمار الوطنية تأخير المشروع بعدم توفر الأراضي اللازمة لتنفيذه هي تبريرات غير مقنعة على الإطلاق ، لاسيما وأن وزارة المالية كانت قد أبدت تعاونا كبيرا معها في هذا المجال". وبشأن مشروع بسماية السكني قال المياحي: إن هذا المشروع هو الآخر ينطوي على العديد من المؤشرات السلبية، فالأسعار التي حددتها الهيئة من الآن للوحدات السكنية هي أسعار مرتفعة جدا، وقد بررت الهيئة ذلك بأن الخدمات المرافقة لمشروع بسماية ذات تكاليف باهظة ، وهذا بالتالي سيضيف عبئا يقع على كاهل المواطن".

وأشار إلى أن تكاليف الخدمات مبالغ فيها ، ولو تم إعلان فقرة الخدمات على شركات محلية او أجنبية لتم تنفيذها بأقل سعر ، علما بأن الهيئة حددت مبلغ مليار دولار لخدمات مشروع بسماية التي لا تشمل محطة كهرباء ولا مدارس ولا مستشفيات، وإنما تشمل فقط الطرق وشبكات المياه والمجاري".

وتابع: من المؤسف أن الهيئة تكيل بمكيالين مع الشركات ، مما سيفقدها مصداقيتها ويؤدي إلى نفور الشركات الراغبة في العمل في العراق .

وزير التجارة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يكثف جهوده لإنجاح قمة بغداد

القاهرة / وكالات

قال وزير التجارة خير الله بابكر إن وزراء الاقتصاد والمال العرب أكدوا في ختام اجتماعهم بالقاهرة تكثيف الجهود من اجل الإعداد الجيد للدورة الـ ٢٣ للقمة العربية المقررة بالعراق في آذار المقبل.

وأضاف بابكر لوكالة كردستان للإنباء (آكانيوز): إن الوزراء العرب ناقشوا تكثيف الجهود لإنجاح قمة بغداد، موضحا أن الملف الاقتصادي المقرر عرضه على القمة يتمثل بمتابعة تنفيذ أعمال القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مناقشة إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، والإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.

ولفت إلى أن الوزراء استعرضوا البنود التي أوصى بها اجتماع كبار المسؤولين في الاقتصاد والاجتماع والإعداد للقمة العربية التنموية – الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة المقررة بالرياض في كانون الثاني يناير ٢٠١٣ والإستراتيجية السياحية العربية وآليات تنفيذها.

وتابع: إن الوزراء طالبوا الدول العربية موافاة الأمانة العامة بالموضوعات التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي على قمة بغداد.

وبيّن بابكر أن الوزراء قرروا تشكيل لجنة بعضوية رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ورؤساء المكاتب التنفيذية للمجلس الوزارية العربية المتخصصة ورؤساء المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية للإعداد والتحضير للمؤتمر العربي الخاص بتنفيذ أهداف الألفية الثالثة.

وقال أيضا إن المجتمعين أكدوا ضرورة تفعيل الإجراءات الخاصة بتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من حيث تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية والتعاون الجمركي وتحرير تجارة الخدمات.

وأكد المجلس في التوصيات الختامية لدورته الـ ٨٩ أن يتضمن الملف الاجتماعي للعرض على القمة تقارير حول الإجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ قرارات القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية "الكويت ٢٠٠٩" و"شرم الشيخ ٢٠١١"، وتقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العادية بشأن الموضوعات الاجتماعية والإعداد والتحضير للمؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٢، وإقرار إعلان مراكش كمنهاج عمل تلتزم به الدول الأعضاء خلال الخمس سنوات القادمة للارتقاء بأوضاع الطفولة في المنطقة العربية.

وفي ما يخص الاستثمار في الدول العربية قرر المجلس تشكيل لجنة من الجهات المعنية بالاستثمار في الدول العربية وممثلي الدول في المجلس لدراسة تعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وعرض التعديلات على الاجتماع المقبل للمجلس.

كما دعا المجلس الدول العربية إلى التعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لإمدادها بالبيانات لتضمينها في التقرير المزمع عرضه على قمة الرياض ٢٠١٣، كما أكد المجلس أهمية تعزيز مجالات الشراكة والتعاون العربي مع المنظمات الدولية.

وفي ما يتعلق بالأوضاع المتعثرة للشركة العربية للملاحة البحرية تم تكليف الأمانة العامة بالدعوة لعقد دورة غير عادية للجمعية العمومية للشركة في اقرب وقت لبحث الأزمة المالية التي تمر بها الشركة.

ووافق المجلس على مشروع اتفاقية تنظيم نقل البضائع على الطرق بين الدول العربية، كما أكد أهمية تفعيل البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.

خبير: القطاع السياحي بحاجة إلى الاستثمار الفاعل

بغداد / متابعة المدى

قال الخبير السياحي مجيد العزاوي إن العراق يمتلك كل مقومات القطاع السياحي ولم يتم استغلالها، مؤكداً أن الاستثمار ودخول الشركات الأجنبية هما الحل الوحيد لتفعيله والنهوض به.

وأضاف العزاوي لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) :أن القطاع السياحي في العراق يحتاج الى استثمار ودخول شركات اجنبية للنهوض به لكي يتم استثماره وتطوره،لاسيما وان الاستثمار سينشط العملية الاقتصادية والميزان التجاري في العراق.

وتابع العزاوي : أن تفعيل هذا القطاع والنهوض به يعتمد على وضع برامج وخطط دقيقة تتم عن طريق الاستثمار من خلال تسهيل دخول الشركات الأجنبية العالمية والمتخصصة بهذا المجال في سبيل تهيئة القطاع السياحي لاستقبال السياح من بلدان مختلفة من العالم، مؤكداً أن القطاع السياحي سيشكل احد أعمدة الاقتصاد العراقي.

وبيّن: أن العراق لو استغل مقومات هذا القطاع واستثمرها بالشكل الصحيح لأصبح القطاع السياحي في العراق ينافس القطاع النفطي من خلال وارداته السنوية نتيجة لما يتمتع به العراق من العتبات المقدسة كالإسلامية والمسيحية واليهودية، وكذلك المواقع الأثرية والسياحية الموجودة في البلد.

وفي وقت سابق دعا مقرر لجنة السياحة البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني احمد العباسي، إلى ضرورة تعديل قانون الاستثمار التابع لهيئة السياحة ووضع آلية جديدة لتشجيع المستثمر الأجنبي على استثمار المنتجعات السياحية.

وقال العباسي في تصريح سابق(الوكالة الإخبارية للأنباء): بالرغم من أن الحكومة تسعى إلى وضع خطط لاستثمار المنتجعات السياحية في بغداد إلا إنها بحاجة إلى تعديل قانون الاستثمار السياحي التابع لهيئة السياحة من أجل جذب المستثمر الأجنبي لكون العراق وحده غير قادر على النهوض بهذا القطاع .

مجلس كربلاء يدرج شركات متلكئة في القائمة السوداء

كربلاء / وكالات

أعلن رئيس مجلس محافظة كربلاء محمد حميد الموسوي إدراج العشرات من الشركات المنفذة للمشاريع في المحافظة ضمن القائمة السوداء وإحالة المشاريع إلى شركات أخرى لاسيما تلك المنفذة للمشاريع الإستراتيجية.

وذكر الموسوي لوكالة كل العراق [أين] : إن ابرز تلك المشاريع هو مشروع مقتربات جسر الهندية ومشروع المجمع السكني في الحيدرية حيث تم سحب العمل من كلتا الشركتين اللتين تنفذاهما".

وأضاف أن محافظة كربلاء أكملت صرف تخصيصات موازنة عام ٢٠١١ بالرغم مما سجله العام الماضي من تلكؤ في تنفيذ المشاريع".

وأشار الموسوي إلى ان "سبب الصرف يرجع الى قلة التخصيصات المالية التي ابتلعتها المشاريع المعطلة والمهمة منذ الأشهر الأولى لتنفيذ الميزانية .